

ارتياح شعبي كبير في شبوة لقرار انتخاب محافظي المحافظات

القرار دحض افتراءات أصحاب الأصوات المنتاز

المحافظون المنتهزون سيكرسون كامل طاقتهم لإحداث النهضة العملاقة في عموم المحافظات

التعديلات القاضية بانتخاب محافظي المحافظات حدث إيجابي لكسر حاجز المركزية



مجلس الدفاع الوطني

قوبل قرار مجلس الدفاع الوطني برئاسة فخامة الأخ/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية -المتضمن سرعة اتخاذ الإجراءات القانونية لتعديل قانون السلطة المحلية فيما يتعلق بانتخاب محافظي المحافظات - قوبل ذلك القرار بارتياح شعبي واسع شمل عموم محافظات ومديريات الجمهورية ومن مختلف الشخصيات السياسية والاجتماعية والثقافية ومختلف شرائح المجتمع الأخرى..(14 أكتوبر) حاولت استقراء آراء عدد من الشخصيات حول قرار مجلس الدفاع بشأن انتخاب محافظي المحافظات، وذلك من خلال اللقاء بهم ومعرفة ما تجيش به خواطرهم بهذا الخصوص فإلى حصيلة الاستطلاع..

قرار حكيم

شبوّة/ عيّدورس أحمد الخليفي

بالمحافظات والمديريات. جاء ليجسد مرحلة من مراحل الديمقراطية التي أرسى مداميكها فخامة رئيس الجمهورية حفظه الله ونحن على ثقة هنا في المجلس المحلي لمحافظة شبوة أن المحافظين الذين سيتم انتخابهم سيكرسون كامل طاقتهم وجهودهم لتنفيذ ما تبقى تنفيذه من البرنامج الانتخابي للرئيس، وإحداث النهضة العملاقة والشاملة في عموم

المجال مفتوح أمام المجالس المحلية لأخذ زمام المبادرة ولمراعاة المصلحة العامة

المحافظات. للشيخ / مبروك خميس البريكي، رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية بالمجلس المحلي يقول: (تشكل التعديلات الدستورية- التي شملها البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية- تشكل نقطة تحول غير مسبوقة من حيث تعاطيها مع إشكاليات المركزية التي أحدثت الكثير من انعكاسات السلبية المتفاوتة، لاسيما

للانتعاش الكبير الذي تشهده المساحة الديمقراطية في بلادنا. ويأتي هذا الانتعاش للعوامل الناجمة التي تبديها بلادنا لا ينكر على الإطلاق التطور المتنامي في اتساع رقعة العملية الديمقراطية، سواء من حيث إتاحة الفرصة للشعب ليكون صاحب القرار الأول بكامل حريته ويتجلى ذلك من خلال الانتخابات البرلمانية (النيابية) والانتخابات (الرئاسية) انتخابات المجالس المحلية وعلاوة على ذلك الزخم تنفيذه هذا القرار- أي تشهده محافظي المحافظات- أحد

المحافظات.

من الأقوال إلى الواقع

الشيخ / مبروك خميس البريكي، رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية بالمجلس المحلي يقول: (تشكل التعديلات الدستورية- التي شملها البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية- تشكل نقطة تحول غير مسبوقة من حيث تعاطيها مع إشكاليات المركزية التي أحدثت الكثير من انعكاسات السلبية المتفاوتة، لاسيما

العوامل التي ركز عليها البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ رئيس الجمهورية والذي نال بموجبه الأغلبية من أصوات الناخبين خلال الانتخابات التي أجريت عام 2006م.

خيار ديمقراطي

الاستاذ/ أحمد صالح عبد الحبيب- مدير عام الإعلام في المحافظة قال: إن عملية التعديل لقانون السلطة المحلية بشأن انتخاب محافظي المحافظات قد أرسيت المدمك الصحيح لهامش التجربة الديمقراطية الذي يزخر به المشهد السياسي في بلادنا، لاسيما بعد تحقيق الوحدة اليمنية المباركة في 22 مايو 1990م. وإن الأناظر إلى مشهد التجربة الديمقراطية التي تعيشها بلادنا لا ينكر على الإطلاق التطور المتنامي في اتساع رقعة العملية الديمقراطية، سواء من حيث إتاحة الفرصة للشعب ليكون صاحب القرار الأول بكامل حريته ويتجلى ذلك من خلال الانتخابات البرلمانية (النيابية) والانتخابات (الرئاسية) انتخابات المجالس المحلية وعلاوة على ذلك الزخم تنفيذه هذا القرار- أي تشهده محافظي المحافظات- أحد

للانتعاش الكبير الذي تشهده المساحة الديمقراطية في بلادنا. ويأتي هذا الانتعاش للعوامل الناجمة التي تبديها بلادنا لا ينكر على الإطلاق التطور المتنامي في اتساع رقعة العملية الديمقراطية، سواء من حيث إتاحة الفرصة للشعب ليكون صاحب القرار الأول بكامل حريته ويتجلى ذلك من خلال الانتخابات البرلمانية (النيابية) والانتخابات (الرئاسية) انتخابات المجالس المحلية وعلاوة على ذلك الزخم تنفيذه هذا القرار- أي تشهده محافظي المحافظات- أحد

الذي ارتضته لنا القيادة السياسية الحكيمة- ممثلة بفخامة الأخ/ علي عبدالله صالح- رئيس الجمهورية- الذي أراد أن يترجم أهداف برنامجه الانتخابي إلى واقع ملموس على الطبيعة. ولعل ما سيجري في انتخاب المحافظين خلال الأيام القريبة القادمة دليل كبير على الخيار الديمقراطي الذي تنتهجه قيادتنا السياسية، التي تعمل ليل نهار لتوظيف أجنحتها لها فيه خدمة ومصالحة المواطنين

انتخاب المحافظين خيار ديمقراطي انتهجته قيادتنا السياسية خدمة للمواطن والوطن

الوطن اليمني ككل.. وإرادة صادقة الزميل الإعلامي والكاتب الصحفي/ صالح عبدالله مقلع شاركنا هذا الاستطلاع فقال: أن السياسة الرائدة للجمهورية اليمنية منذ تحقيق الوحدة وحتى اليوم تعكس السلوك الحضاري الذي يتم من مدى التطور النوعي الذي نالت به بلادنا من خلال تحقيق أهداف الثورة وإرساء مبادئ العدل والمسواة ونشر ثقافة السلم الاجتماعي وتحقيق

يعرف المواطنون بمختلف فئاتهم وشرائحهم الاجتماعية وبمختلف مستوياتهم من التصصيل العلمي أن الخاسر الوحيد جراء أحداث العنف ونشر الخوف والفوضى المخلّة بالأمن والاستقرار وأثارة الفتنة والعصية المناطية والمذهبية والتخريب على مناهضة سلطات الدولة وإشغالها عن المضي قدماً في تحقيق مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تشتمل عليها الخطة التنموية الثالثة والبرنامج الانتخابي للأخ/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية هو الشعب .

ما يعني أن تلك الممارسات التخريبية اللا مسؤولة السلفية الذكر والتي تحظى بمباركة أطراف فاعلة في المشترك قد هفتت كما تكشف الواقع إلى إعاقة التنمية وتعطيل الجهود المكرسة لتنفيذ البرنامج الانتخابي للأخ رئيس الجمهورية وإعاقة تدفق الاستثمارات التي يلاحظ أن معظمها موجه نحو إقامة مشاريع حيوية صناعية وسياحية في محافظات عدن ولحج وأبين والضالع وشبوة وحضرموت والمهرة. وبداية إلى محاولات إغراق هذه المحافظات في العنف والفوضى وزواجر المظاهرات والمسيرات من قبل العناصر المشدودة إلى الماضي الشمولي التشعيري ومباركة المشترك، هدفها حرمان أبناء هذه المحافظات من مشاريع التنمية والاستثمار والتطوير الحضري، ورغم علمهم أنها حقيقية لا خيال وان تنفيذها وإنجازها على أرض الواقع سيؤدي بأحزاب حقيقة تأييد المشترك للعناصر المشدودة إلى الماضي الشمولي التشعيري واستعدادهم لدفع الوطن وأبنائه إلى حمة الصراعات والكرب ليصلوا حسب أوهامهم وأحلامهم المرضية إلى السلطة وإدارة شؤون البلاد والعباد على أسس مغايرة للديمقراطية باعتبار أن أحزاب المعارضة في اللقاء المشترك تنزع في رؤيتها قاندياً وبيدولوجياً إلى الدكتاتورية وتشير مواقفها المتبجعة ضد الإجراءات الدستورية والقانونية التي تقوم بها الحكومة لضبط المخيلين بالأمن والاستقرار والخارجين على القانون وملاحقة الحاققين في

بكل الاتجاهات

تحرك عالمي لعلاج غلاء الغذاء



وزير الزراعة الفرنسي ميشيل بارنييه

باريس/ 14 أكتوبر/ رويترز: قال وزير الزراعة الفرنسي ميشيل بارنييه إنه يجب على الحكومات أن تتحرك لوضع ضوابط لأسعار الأغذية المتزايدة ومنع قوى المضاربة من التحكم فيها. جاء ذلك في تصريح لإذاعة بي. اف. ام مؤكداً أنه يجب علينا ألا نترك غداء هؤلاء الناس لرحمة حكم السوق وحدها وللمضاربات الدولية. وأضاف قائلاً: أنه يجب علينا نحن الأوروبيين أن نثير هذا السؤال في كل المنظمات الدولية، موضحاً أنه لا توجد قواعد عالمية رشيدة كافية في هذا الشأن. وقال دبلوماسيون أنه في وقت لاحق تحدث بارنييه إلى زملائه وزراء الزراعة من بقية أعضاء الاتحاد الأوروبي المكون من 27 دولة في اجتماع عادي في لوكسمبورج معلناً عن عقد مؤتمر عن الأمن الغذائي حينما تتولى فرنسا الرئاسة الدورية للاتحاد في يوليو القادم. وأشارت دبلوماسية من الاتحاد الأوروبي إلى أن مؤتمراً سينظم بالتعاون مع سلوفينيا في بداية الرئاسة الفرنسية. وأوضح بارنييه أنه قد تطلق مبادرة للاتحاد بشأن الأمن الغذائي، وستتولى سلوفينيا رئاسة الاتحاد حتى 30 من يونيو القادم. وقال دبلوماسيون أنه من المتوقع في الاجتماع القادم لوزراء الزراعة في الاتحاد الأوروبي المقرر عقده في منتصف مايو القادم أن يجرى مناقشة موسعة لمسألة الأمن الغذائي وقد تظهر حينذاك مزيد من التفاصيل عما سماه بارنييه «مبادرة أوروبية للأمن الغذائي». الجدير بالذكر أن عدداً من كبار مسؤولي المالية والتنمية في العالم دعوا الأحد الماضي إلى القيام بتحريك عاجل لوقف ارتفاع أسعار الغذاء مخذرين من أن الاضطرابات الاجتماعية ستنتشر إذا لم يتم احتواء تكاليف الأغذية الأساسية.

تسرب نووي في إسبانيا وإخضاع 800 شخص للفحص



نشطاء بمنظمة السلام الأخضر يستلقون على الأرض بوسط مدريد في احتجاج يوم 26 أبريل 2006 في ذكرى انفجار مفاعل تشر نويل

مدريد/ 14 أكتوبر/ رويترز: قال جهاز رقابي نووي أنه يجري فحص 800 شخص خوفاً من تأثرهم بتسرب للمواد المشعة في محطة نووية في شمال شرق إسبانيا حدث في شهر نوفمبر الماضي. وقال مجلس السلامة النووية أنه فحص 579 شخصاً مما تراوح بين 700 و800 شخص دخلوا محطة (أسكو إي) النووية في إقليم تاراجونا منذ حادث التسرب ولم يثبت إصابة أحد. وذكر المجلس أنه يفكر في فرض عقوبات على مديري المحطة لعدم تقديمهم معلومات كافية عن التسرب وأعرب عن اعتقاده بأن التسرب أخطر مما كان متصوراً من قبل. ولم يخضع مجلس السلامة النووية بحادث التسرب حتى الرابع من أبريل الذي وقع خلال تزويد المحطة بالوقود والتي تبلغ طاقتها 1000 ميغاوات. وكشفت منظمة السلام الأخضر (جرينبيس) عن التسرب لأول مرة في الخامس من أبريل ثم أكد النبا بعد ذلك مجلس السلامة النووية الذي أرسل مقيتئين للموقع. وقال المجلس في بيانه أنه رفع تقريره لحجم التسرب إلى الدرجة الثانية من المقياس الدولي للحوادث النووية «لعدم السيطرة الملائمة على المواد النووية وتقديم معلومات غير واقعية ونافسة للمجلس الرقابي». وذكر المجلس أنه سيطلب بمساءلة المسؤولين، مضيفاً إن إدارة المحطة تقدر الآن حجم التسرب الإشعاعي بما يصل إلى 84.95 مليون بيكريل مقارنة بما نشر في الثامن من أبريل وكان 235 ألف بيكريل.

مع الأحداث



عبد القوي الأشول

السودان ..

سلة غذاء

العرب

نعم.. من

يشعل

الحرائق

يكتوي

بنارها

خالد صالح الجماعي

عبد القوي الأشول

عبد القوي الأشول